

اسئلة وأجوبة حول حقوق العمال ومسارات المساعدة التي تقدمها مؤسسة "التأمين الوطني" في الحرب

حاجة لاستغلال أيام العطلة السنوية ليستطيع الموظف تقديم طلب بطلاة".
• شخص كان يتقاضى مبلغاً معيناً في نهاية الشهر، واندلعت الحرب، وخرج لإجازة غير مدفوعة الأجر، كم يتقاضى حينها؟

"يتعلق الأمر بالأجر فاذا كان عاليا النسبة المؤية تقل، وبالنسبة لمن هم فوق سن الـ 28 فان هناك معايير أخرى. أيام البطالة هي بالأصل 175 يوماً والمرأة فوق جيل الـ 57 عاماً وخرجت للتقاعد أيام فإن أيام البطالة الفعلية هي 300 يوم. الشرط الثاني هو لجيل فوق الـ 67 عاماً حيث انهم يستطيعون تقديم طلب استمارة خاصة والحصول على مكافأة مالية تصل الى 4000 شيقل كحد أدنى".

• في إطار عملك، انت تتعامل مع الجمهور العربي، هل برأيك هو يعرف جميع حقوقه؟
"نحن نبادر في التأمين الوطني لإقامة محاضرات بهذا الشأن في مختلف المؤسسات، واعتقد ان المواطن العربي على دراية كاملة بحقوقه".

• ما هي نصيحتك للجمهور الذي خرج لإجازة عمل أو لأصحاب المحال الذين اخرجوا عمالهم لإجازة غير مدفوعة الأجر؟
"يجب أن تكون الاستمارات مدروسة ومرفقة بكل البيانات الصحيحة، فنحن نواجه مشكلة من ناحية حساب البنك، ان لا نستطيع تسليم مبلغ معين لحساب بنك لا يتبع للعامل نفسه أي لاه أو لأخيه أو أي فرد من أفراد عائلته".



جودت برانسي

هذه الاجازة بعدها ان يتقدم بطلب مخصصات البطالة".

• عامل احيل لإجازة غير مدفوعة الأجر، ماذا عليه ان يفعل؟

"الاجازة غير مدفوعة الأجر هي نفسها البطالة، ولكي تحصل على البطالة يجب عليك ان تستوفي خمسة شروط: ان تكون مواطناً في الدولة، ان يكون عمرك بين 20-67 عاماً ذكورا واناثاً، ان تكون قد عملت لمدة 12 شهراً خلال 18 شهراً الأخيرة، الحصول من صاحب العمل على اقصاء من العمل فصل او طرد، او حصلت على إجازة غير مدفوعة، بعدها يمكنك التقدم لمؤسسة التأمين الوطني".

• الى أي مدى العمال وأصحاب العمل مطلعون على هذه الشروط ويقدمون لكم الاستمارات غير ناقصة؟
"من السهل ان يستلم الموظف الاستمارة جاهزة والرفع يتم بشكل تلقائي ويوفر علينا جهداً كبيراً. التأمين الوطني حث أصحاب القرارات في الحكومة تسهيل عملية تقديم الطلب او تسريع الدفع، فبدل ان تقدم بأنك خرجت لإجازة لثلاثين يوماً، حصل التأمين الوطني من أصحاب القرارات على تسهيل وتقديم فقط 14 يوماً فما فوق. الاجازة غير المدفوعة بدأت من 7.10 حتى نهاية شهر 11. يجب ان يتوفر للمواطن 12 قسيمة راتب ولكن التأمين الوطني تقدم لصانعي القرارات واستطاع خفضها لـ 6 قسائم ليخففوا عن الناس، ولم تعد هناك

كما حدث في فترة الكورونا والاعلاقات التي منعت الناس من الخروج من بيوتها وأبقت نسبة كبيرة منهم بلا عمل لفترة طويلة نسبياً، جاءت الحرب وألحقت ضربة جديدة بجمهور العمال والعاملات، من قطاعات عمل مختلفة، بالذات العاملين في مجالات السياحة وفروعها، والمطاعم، وقاعات الافراح وغيرها الكثير.

عن حقوق العمال ومسارات المساعدة التي تقدمها مؤسسة التأمين الوطني لمن فقد مصدر رزقه في هذه الفترة وتم إخراجهم لإجازة غير مدفوعة الأجر، تحدثت صحيفة بانوراما مع جودت برانسي من الطيبة، موظف في مجال خدمة الجمهور في مؤسسة التأمين الوطني. وقال جودت برانسي في حديثه لصحيفة بانوراما حول هذا الموضوع: "هذه الفترة نوعاً ما شبيهة بفترة الكورونا، فهناك الكثير من المحال أغلقت ابوابها بسبب الوضع الأمني، ولم تكن لدى المؤسسات الحكومية أي جهوزية لهذه الظروف الطارئة لذلك تم الحصول على اكبر قدر من التسهيلات لإخراج عدد هائل من العمال لإجازة غير مدفوعة".

• ماذا نعني بإجازة غير مدفوعة الأجر؟

"حينما لا يوجد لصاحب العمل إمكانية في تقديم مكان عمل لك وتخصيص اجر لفترة معينة، عليه ان يقدم مستندات عن طريق مدقق الحسابات والشركة نفسها، حينها يستطيع الموظف التوجه لمؤسسة التأمين الوطني. في تلك الفترة كنا نطلب مرفقاً مع تلك المستندات وهي عدد الأيام التي استغلها الموظف في العطلة السنوية عن طريق صاحب العمل، ان الامر يتطلب ان يستغل

وزير الداخلية: "الانتخابات ستجري في موعدها في معظم السلطات المحلية"

• وزير المالية يطالب بتأجيل الانتخابات للسلطات المحلية ويبرق لوزير الداخلية: "لا يمكن اجراء انتخابات في ظل الظروف الراهنة"
• المحامي نضال حايك: "تأجيل انتخابات السلطات المحلية مرة أخرى يمس بأسس الديمقراطية"

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما



الوزير موشيه اربيل

أعلن وزير الداخلية موشيه اربيل، منتصف الأسبوع " ان الانتخابات للسلطات المحلية ستجري في موعدها يوم الثلاثاء الموافق 30.1.2024".

وأعلن الوزير اربيل " ان الانتخابات ستجري في البلدات التي تم اخلاء السكان منها بعد خمسة أشهر من عودة السكان اليها".

وأشار اربيل إلى أنه بالإمكان تأجيل الانتخابات شهراً إضافياً إذا اقتضت الظروف ذلك.

وزير المالية يطالب بتأجيل الانتخابات للسلطات المحلية: "لا يمكن اجراء انتخابات في ظل الظروف الراهنة"

على صعيد متصل، طلب وزير المالية بتسليط سموتريتش من وزير الداخلية موشيه اربيل، تأجيل الانتخابات للسلطات المحلية، والتي اعلن اربيل أنه سيتم تنظيمها يوم الثلاثاء من الشهر القادم في السلطات المحلية المختلفة، باستثناء البلدات التي تم ابعاد المواطنين عنها بسبب الحرب. وقال الوزير سموتريتش: "الموعد الذي تم الإعلان عنه لا يسمح بإجراء الانتخابات بالشكل الصحيح. 62% من الذين يتنافسون في الانتخابات المحلية في قوائم "هتسيونوت هدتيت" في 66 سلطة محلية مجندون ضمن الاحتياط للجيش، ولا يمكن اجراء انتخابات في ظل هذا الواقع".

وتابع سموتريتش: "الخادمو في الجيش عبر الاحتياط يواجهون وضعاً مريباً. لذا يجب تأجيل الانتخابات الى ما بعد انتهاء الحرب، من أجل ضمان انتخابات لا تميز بشكل سلبي ضد المقاتلين الذين يقدمون أنفسهم فداء للدولة والشعب".

المحامي نضال حايك: "تأجيل انتخابات السلطات المحلية مرة أخرى يمس بأسس الديمقراطية"

من جانبه، قال المحامي نضال حايك في حديث ادلى به لصحيفة بانوراما، حول قرار وزير الداخلية بإقامة الانتخابات في موعدها المحدد: "بالنسبة لإعلان وزير الداخلية بان الانتخابات ستقام يوم 31.01 فانه برائي هذا هو القرار الصحيح لان الانتخابات يجب ان تجري كل 5 سنوات وتم تأجيلها بسبب الحرب كما نعلم جميعاً، ولذلك يجب اقامتها في أسرع وقت ممكن تسمح به الأجهزة الأمنية، ووفق الظروف يمكن إقامة الانتخابات في التاريخ الذي حدده الوزير، وهناك 14 سلطة محلية لا يمكن اجراء الانتخابات بها وهي تقع على الحدود الشمالية وفي الجنوب وبها ستقام الانتخابات بعد 5 أشهر من عودة السكان اليها". وعن عمل المحاكم، قال المحامي نضال حايك: "جهاز المحاكم كان بحالة تجميد منذ الثامن من تشرين اول حتى اخر شهر تشرين ثاني وذلك وفق أوامر أصدرها وزير العدل تمنع عقد جلسات في المحاكم وتؤجل كل المواعيد، وعملياً مع بداية الشهر الحالي عادت المحاكم لعقد جلسات وجاهية".

وأضاف حايك: "في العديد من مكاتب المحاماة في البلاد هناك قسم من الطاقم تم تجنيدهم لخدمة الاحتياط وهذا أيضاً يصعب العودة الى العمل الطبيعي".

مركز مساواة يحذر من تأثير التغييرات بميزانية الدولة على المجتمع العربي: "ضربة للفئات الفقيرة"

"ضرب الفئات الفقيرة"

وجاء في ورقة العمل التي أعدها مركز مساواة: "سيؤثر تعميق العجز المالي على غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وبدوره سيضرب الفئات الفقيرة في البلاد ومنها المجتمع العربي الذي يعيش ما يقارب النصف منه تحت خط الفقر. كما وان الميزانية تظلم بشكل كبير المدارس الاهلية العربية وميزانيات بناء الغرف التدريسية في البلدات العربية". وأشارت ورقة العمل الى "عدم تمرير كل ميزانيات الخطة 550 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي التي تهدف إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. حيث أشارت ورقة العمل أن تنفيذ الخطة كان جزئياً". وجاء من مركز مساواة "أنه كان من المفترض أن يكون حجم الخطة حوالي 30 مليار شيقل لمدة 5 سنوات (2022-2026)، أي أنه من المفترض كل عام أن تنفذ الوزارات الحكومية خططاً جزئية بحجم 6 مليارات شيقل منها في مجال تطوير الشوارع، الزراعة، المناطق الصناعية، بناء الغرف التدريسية، الرفاه الاجتماعي، الصحة، الثقافة والرياضة. ويستدل من التقرير أن الحكومة لم تصادق على تحويل كل الميزانيات المخصصة لسد الفجوات في المدن المختلطة".

عمم مركز مساواة اول امس الأربعاء، ورقة عمل خاصة حول تأثير اقتراح التغييرات بميزانية الوزارات الحكومية على المجتمع العربي، على أعضاء الكنيست والسلطات المحلية والجمعيات العربية. وقد ناقشت الكنيست وأقرت رفع العجز بالميزانية وستناقش الكنيست مبنى ميزانيات الوزارات التفصيلية وذلك أقل من شهر قبل انتهاء السنة المالية. وأوضح بيان مركز مساواة، ان "الحكومة صادقت، الاسبوع الماضي على تعديل الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023 بحيث تبلغ قيمتها في نهاية المطاف 636 مليار شيقل أي ارتفاع بقيمة 26 مليار شيقل، من الميزانية الأصلية والتي أقرت ببداية العام الحالي. ويعني الارتفاع الملحوظ بالميزانية العامة ارتفاع بقيمة العجز الحكومي أيضاً بـ 26 مليار شيقل. وقد اضطرت الحكومة الى اجراء التغييرات وتعميق العجز المالي بحجة تدهور الوضع الأمني والاقتصادي بأعقاب الحرب على غزة".

أعد ورقة العمل محمد ابو ليل مركز الوحدة الاقتصادية في مركز مساواة، حيث تطرق إلى "التغييرات التي طرأت على ميزانية الدولة وسياسة الإفقار المنهجية تجاه المجتمع العربي ورفع المرصود للجيش والعسكرة والشرطة على حساب الخدمات المدنية والاجتماعية".